بعد قتله ضابطاً وأحد الحراس.. سجين من تنظيم القاعدة ينتحر

أعلنت وزارة العدل العراقية، أمس الخميس، أن أحد السجناء من تنظيم القاعدة في سجن التسفيرات ببغداد استطاع أن يقتل ضابطا وأحد حراس سجنه قبل أن ينتحر بإطلاق النار على نفسه، فيما لفتت إلى أن التحقيق جار لمعرفة ملابسات الحادث.
وقال متحدث من المكتب الإعلامي للوزارة في تصريح صحفي إن "سجيناً من تنظيم القاعدة في سجن تسفيرات الرصافة تمكن، صباح أمس، من الاستيلاء على سلاح أحد الحراس وقتل ضابطا وأحد الحراس وحاول السيطرة على إحدى قاعات السجن".

احد السجون العراقية.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

وأضاف المتحدث أن "السجين سرعان ما أطلق النار على نفسه بعد محاصرته من قبل حراس السجن"، من دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل.
ويعد هذا الحادث الأول من نوعه الذي يشهده سجن التسفيرات في الرصافة الذي يضم ١٨٢ نزيلاً، لكنه سجل اندلاع العديد من أعمال الشغب خلال السنوات الماضية، كان آخرها في ٥ حزيران ٢٠١٢، حين احتج عدد من السجناء على إجراءات اتخذتها إدارة السجن تتضمن عزل بعض السجناء ونقلهم إلى أماكن أخرى، وأحرقوا بعض الأماكن.
وأقدم سجناء في سجن التسفيرات نهاية آذار ٢٠١١ على إضرام النار فيه، فيما أضرب عدد منهم عن الطعام لعدة أيام في حزيران ٢٠١١ بسبب سوء المعاملة التي يتلقونها.
وشهدت المحافظات العراقية خلال الأعوام الماضية العديد من حالات الهروب من السجون، كان آخرها هروب ١٩ عنصراً من القاعدة من سجن التفسيرات في كركوك في ٢٣ آذار الماضي.
وفر ٢٣ سجيناً في الثالث من نيسان ٢٠١١ من سجن الغزلاني جنوب الموصل، وخمسة سجناء أحداث في التاسع من نيسان ٢٠١١ من سجن الأحداث في منطقة الشفاء شرق المدينة، و٣٥ سجيناً في أيلول ٢٠١١ من سجن مديرية الموقف والتسفيرات شرق المدينة، كما هرب عدد من السجناء في سجن الحلة في آب ٢٠١١.
كما هرب ١٢ معتقلاً في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٠ في ظروف غامضة، من مقر خلية الاستخبارات المشتركة الذي يقع في مجمع القصور الرئاسية بمنطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة، واعتقلت القوات الأمنية رئيس وأعضاء خلية الاستخبارات إضافة إلى عدد من ضباط الفوج المكلف حماية القصور، كما ألقت القبض بعد ثلاثة أيام على أحد الفارين في مركز مدينة البصرة.
ولم تكن العاصمة بغداد بمنأى عن تلك الحوادث، إذ تمكن في كانون الثاني ٢٠١١، قائد في جماعة عصائب أهل الحق من الهروب من معتقل التاجي شمال بغداد، فيما أكد مصدر أمني أن عملية الهروب تمت بالتواطؤ مع عدد من حراس السجن، كما فر في الشهر نفسه بشكل جماعي عدد من المعتقلين في سجن التسفيرات الواقع شمال العاصمة بغداد بعد الاشتباك مع حراس السجن.
كما قتل في ٧ ايار ٢٠١١ أربعة ضباط كبار في مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الرصافة كما قتل والي بغداد حذيفة البطاوي في تنظيم القاعدة وثمانية من أعضاء التنظيم في مواجهات استمرت ٦ ساعات بعد محاولتهم الهرب من موقف المديرية.
واكدت الجهات الامنية في حينها ان المتهمين القتلى مسؤولون عن العمليات الإرهابية التي استهدفت كنيسة سيدة النجاة وتفجير أكثر من ١٦ سيارة في بغداد بيوم واحد، فضلا عن عمليات استهداف البنك المركزي والقوات الأمنية في منطقة الأعظمية.
وكانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" اتهمت في تقرير صدر في ١٥ أيار الماضي الحكومة العراقية بإعادة العراق الى "الحكم الشمولي"، و"تعذيب المحتجزين"، لافتة إلى أن الحكومة ما تزال تدير سجنا أعلنت عن إغلاقه منذ أكثر من عام، وفيما دعت المنظمة إلى الكشف عن أسماء كل السجناء وأماكنهم والافراج عن كل من لم توجه له تهمة بعد، نفت الحكومة العراقية الاتهام، مؤكدة أن السجن مغلق.
وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في ١٢ أيلول ٢٠١١، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.
وتكررت قضية انتهاك حقوق السجناء العراقيين بشكل لافت في الآونة الأخيرة، ففي ٢٤ حزيران من العام الماضي ٢٠١١، أظهر شريط فيديو حصلت عليه "السومرية نيوز"، احتجاج سجناء عراقيين في سجن التسفيرات ببغداد على وجبات الطعام التي تقدم إليهم، لأنها على حد قولهم "مليئة بالديدان والعفن"، كما كشفت صحيفة لوس أنجلس تايمز في ١٩ نيسان من العام الماضي عن انتهاكات بحق سجناء عراقيين في سجن المثنى السري، ذكرت أنه كان يضم أكثر من ٤٣٠ سجيناً تعرضوا للتعذيب ولأشكال الانتهاكات على أيدي حراس السجن، قبل أن يتم نقلهم إلى مراكز احتجاز أخرى ومنها سجن التسفيرات في وقت مبكر من نيسان، مبينة أن أحداً لم يكن يعرف بأماكن وجود هؤلاء السجناء على مدار شهور، ولم يكن متاحاً لهم الاتصال بأسرهم أو محاميهم، كما لم تصدر بحقهم أي وثائق رسمية أو حتى أرقام احتجاز أو أرقام قضايا، فيما كان قضاة التحقيق ينظرون في قضاياهم من حجرة قريبة من إحدى حجرات التعذيب في مركز الاحتجاز، بحسب أقوال المعتقلين

الهاشمي يزوّد المنظمات الدولية بقائمة تحمل أسماء ضباط متورطين بتعذيب السجناء

□ بغداد / المدى

أعلن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، امس الخميس، عن تزويد المنظمات الاممية والدولية والاقليمية بقائمة تحمل أسماء "ضباط تحقيق" عراقيين "متورطين" بتعذيب السجناء لنزع الاعترافات بشكل قسري.
وبحسب بيان صادر عن مكتب الهاشمي المؤقت في إقليم كردستان تلقت المدى نسخة منه أن نائب رئيس الجمهورية أوعز بتزويد المنظمات الاممية والدولية والاقليمية المتخصصة في ملف حقوق الإنسان بمعلومات مؤكدة وصلت مكتبه مؤخرا عن وسائل التعذيب المستخدمة في نزع الاعترافات الكاذبة من المحتجزين الأبرياء مع قائمة بأسماء ضباط التحقيق وعناصر امن وقضاة متورطين بهدف ملاحقتهم قانونيا."
وأضاف البيان أن "من المؤمل أن يتقدم في المستقبل القريب عراقيون تعرضوا للتعذيب بشهادات موثقة إلى هذه المنظمات هدفها فضح الممارسات والمتورطين فيها أمام الرأي العام في الداخل والخارج وهي بذلك تؤكد المعلومات التي نشرتها وسائل الإعلام على اختلافها وكذلك تعزز التقارير التي تصدرها هذه المنظمات بصورة دورية."

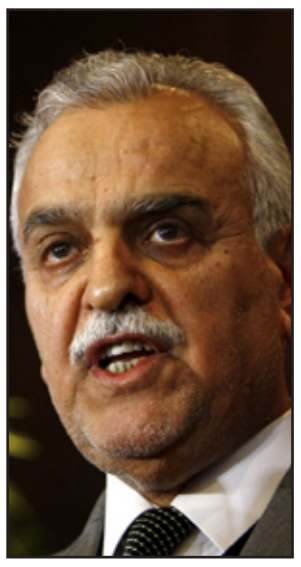
الهاشمي

وكان الهاشمي قد اتهم في عدة مناسبات بعض ضباط التحقيق باستخدام وسائل التعذيب المفرط مع أفراد حماياته ممّا أدى إلى مقتل اثنين منهم.
ولا يزال العراق يشهد أزمة سياسية – غير مسبوقة منذ عام ٢٠٠٣ – بعدما اصدر القضاء مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس والقيادي في ائتلاف العراقية طارق الهاشمي بتهمة قيادة فرق اغتيالات ضد أفراد امن ومسؤولين، فضلا عن المشاكل المتراكمة بين أربيل وبغداد.
وكانت الشرطة الدولية "الانتربول" قد أعلنت، في منتصف أيار الماضي، عن إصدارها إخطارا لـ١٩٠ دولة يقضي باعتقال الهاشمي الذي يتواجد حاليا في تركيا لـ"الاشتباه في توجيه وتمويل هجمات إرهابية في العراق".

قبل تسلمه منصبه
السفير الأميركي في العراق يذكّر المالكي بحكومة الشراكة المتفق عليها

□ بغداد / المدى

شدد مرشح الرئيس الأميركي باراك أوباما لتولي منصب سفير بلاده الجديد في العراق على ضرورة تذكير رئيس الحكومة نوري المالكي يومياً بإشراك السنة في العملية السياسية، فضلاً عن حل المشاكل مع حكومة إقليم كردستان لوضع حد للنزاع السياسي القائم في البلاد.
وقال بريت ماكجورك خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي التي خصصت لبحث ترشيحه للمنصب الجديد، "هناك تراكمات من الحرب الطائفية المريرة التي لا يزال العراقيون يحاولون تخطيها"، مبيناً أن "حالة من الخوف وانعدام الثقة وتصفية الحسابات تسيطر على الحياة السياسية."
وأضاف ماكجورك أن "رئيس الحكومة نوري المالكي لا يزال يحتاج إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لإشراك الأقلية السنية في الحكومة"، مشدداً "علينا أن نذكر الحكومة الحالية يومياً أنه يتوجب عليها بذل المزيد من الجهود لإشعار السنة بأنهم جزء من العملية السياسية."
واعتبر الدبلوماسي الأميركي أن "النزاع السياسي في العراق يشمل أطرافاً أخرى على الساحة ولاسيما الكرد، خصوصاً أن قادة كردستان العراق يواجهون مشاكل مع حكومة بغداد"، فيما وعد بزيارة الإقليم مرة في الأسبوع على الأقل في حال تسلم مهامه.
ويواجه رئيس الحكومة في الوقت الحالي مطالبات بسحب الثقة منه من قبل عدد من الكتل السياسية، أبرزها التيار الصدري والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني، فيما يحذر نواب عن دولة القانون من هذه الخطوة على العملية السياسية.
وحددت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، أمس الاول الأربعاء (٦ حزيران ٢٠١٢)، جلسة استماع لعدد من الأعضاء الذين أكدوا أن لا وجود لأي عقبات أمام ترشيح بريت ماكجورك لشغل منصب سفير الولايات المتحدة الجديد في العراق خلفاً لجيمس جيفري، فيما عبر أحد صقور الحزب الجمهوري وعضو لجنة الخدمات المسلحة السيناتور جون ماكين الذي خاض الانتخابات الرئاسية ضد أوباما عن "مخاوف خطرة" في هذا الشأن، فقد اعتبر أن ماكجورك فشل في التفاوض مع العراق للإبقاء على عدد من القوات الأميركية بعد انسحاب القوات المقاتلة في نهاية عام ٢٠١١.
وكانت حكومة الولايات المتحدة أعلنت، في ٣ نيسان ٢٠١٢، عن تأييد ترشيح السفير بريت ماكجورك بشكل كامل، رداً على شكوك أثارها بعض الجهات السياسية في العراق بشأنه.
يذكر أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أعلن، في ٢٧ آذار ٢٠١٢، عن ترشيح بريت ماكجورك لمنصب سفير بلاده لدى بغداد، ليصبح أول سفير أميركي منذ الانسحاب نهاية العام الماضي، وهو أحد أعضاء فريق الأمن القومي السابق في عهد جورج بوش وقد كلف تولي ملفي العراق وأفغانستان من العام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، فيما عينه أوباما في حزيران عام ٢٠١٠ مستشاراً للسفير الأميركي جيمس جيفري، ونال مصادقة مجلس الشيوخ عليه بعد شهرين.
وتعد البعثة الدبلوماسية إلى العراق من أكبر البعثات الأميركية في دول العالم وأبرزها، خصوصاً بعد الحرب التي خاضتها واشنطن منذ دخول قواتها إلى العراق عام ٢٠٠٣ وحتى انسحابها نهائياً أواخر العام ٢٠١١، بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٨.

صحفيون يرفعون دعوى ضد النجيفي ويطالبونه بإلغاء قانون حماية الصحفيين

اعلاميون.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

رفع جمع من الصحفيين، أمس الخميس، دعوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لموافقته على تشريع قانون حقوق الصحفيين، مطالبين في بيان لهم بإلغاء قانون حقوق الصحفيين.
وجاء في الدعوى التي اطلعت المدى على نسخة منها أن "المدعى عليه رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إضافة لوظيفته قد اقر وشرع قانون حماية الصحفيين ذا الرقم (٢١) لسنة ٢٠١١، ولما كان تشريع هذا القانون مخالفا للإجراءات المرسومة مع الدستور ومخالفة لأحكامه وللأضرار المترتبة عليه للصحفيين العراقيين فقد بادر المدعون إلى الطعن به طالبين الحكم بإلغائه."
وبينت الدعوى عدة أسباب منها "لم يعد قانون نقابة الصحفيين العراقيين ذو الرقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته الذي قد سن وفق معايير وأهداف نظام الفرد الواحد أو الحزب الواحد يتصف بالشمولية فهو للصحافة الحكومية حصرا بعيدا عن حرية الصحافة التعددية، ولا يصلح العمل به بعد سقوط النظام السابق لأنه يتعارض كليا مع الدستور الدائم وبنوده شكلا وموضوعا."
وأضافت "بدلا من ان تسعى نقابة الصحفيين العراقيين ذات الاتجاه المعروف الى إلغاء القانون بحكم الواقع الجديد، دفعت إلى رئاسة الوزراء قانوناً آخر، قانون حقوق الصحفيين الذي يشكل جزءا من قانون النقابة وليس كل الحقوق الصحفية وبدوره أرسله إلى مجلس النواب وتم تشريعه دون مراعاة لبقاء قانون يتعارض مع أحكام الدستور جملةً وتفصيلاً."
وأوضحت الدعوى أن "الدستور الدائم في المادة (٣٨) والمادة (٤٦) أكد على حرية الصحافة والصحفيين وان يسن بناء على تلك قانون للصحافة يلتزم بجوهر الحق في الحرية لهذا كان من المفروض أن يتم ذلك أولا وقبل قانون حماية الصحفيين لتحديد شروط العمل الصحفي ومدى الحرية التي يتمتع بها والتزاماته."
وأشارت الدعوى الى أن "المادة (٤ أولا و ٥ ثانيا) أوقفت قانون حرية نشر المعلومات على عدم مخالفة القوانين وهو تعبير يشير إلى قوانين النظام السابق استنادا إلى المادة (١٣٠) من الدستور التي نصت على ان تبقى التشريعات النافذة معمولا بها ما لم تلغ او تعدل."
وتضيف "ولما كانت هذه القوانين تبالغ في تجريم النشر وتحدد حرية الصحافة بما ينسجم مع نظام القمع والاستبداد والدكتاتورية وهو أمر يتقاطع مع أحكام الدستور جملة وتفصيلا ومنها ما ورد في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ النافذ وقانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ وقانون وزارة الإعلام رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ وقانون الرقابة على المصنفات والأفلام السينمائية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ وقانون نقابة الصحفيين رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ المعدل والنافذ وغيرها."
فيما طالب هذا الجمع من الصحفيين، في بيان، تلقت المدى نسخة منه، بأن صحفيي العراق ومنظمات المجتمع المدني يدعمون هذا التوجه والتأكيد عمليا على تضامنهم معه بكل الطرق القانونية والمشروعة لإلغاء قانون حقوق الصحفيين.

العراقية: الصمت الحكومي على مزوّري الشهادات خرق قانوني ودستوري وأخلاقي

□ بغداد / المدى

أفاد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور بأن "الصمت الحكومي على آلاف مزوري الشهادات في المناصب العليا ووزارات الدولة خرق قانوني ودستوري وأخلاقي."
وقال عاشور في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه أمس إن "عشرات الآلاف من مزوري الشهادات يحتلون الآن مواقع مهمة في الدولة ووظائف في كل الوزارات والمؤسسات مع صمت حكومي واضح في وقت يبحث فيه عشرات الالاف من الخريجين وحملة الشهادات العليا عن وظائف يقتاتون منها وعوائلهم، وهو امر مخالف للدستور والقانون والأخلاق وعلى الحكومة معاقبة كل المزورين وليس التغطية عليهم".
ويتهم ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي القائمة العراقية بتزوير تواقيع نواب عنها من اجل تقديمها لرئيس الجمهورية والحصول على العدد الكافي لسحب الثقة من المالكي.
وأضاف إن "الحرص على سلامة العملية الديمقراطية يتوجب التنبيه لهذه الممارسات وما يمكن أن تحمله من مخاطر على أصل العملية الديمقراطية والعدالة والقيم كما أكد على ذلك رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريح سابق قبل يومين."
وأوضح أن "الشرع الإسلامي والدستور والأعراف الأخلاقية والقوانين لا تبيح الصمت على مزوري الشهادات الذين احتلوا مناصب مهمة في الدولة وفي أعلى المستويات وفي وظائف الدولة وثبت تزويرهم وما زالوا اليوم يتقاضون رواتب كبيرة تمثل سرقة علنية من قوت الشعب وأمواله دون ان تتخذ الحكومة موقفا منهم ما يمكن أن يهدد النظام الوظيفي والقيمي في العراق."

هاني عاشور

ودعا عاشور الى "عدم اجتزاء القضايا وضرورة التعامل مع كل ما يخالف القانون بجدية ودون محاباة، كما أكد رئيس الوزراء على ذلك في تصريح سابق حين أشار الى "عدم استغلال الحياة الديمقراطية التي تسالم العراقيون على صيانتها لتحقيق أهداف سياسية خاصة".
ويثار كلام كثير عن وجود كثير ممن يتبوؤن مناصب حكومية بشهادات دراسية مزورة دون أن تكون هناك اي محاسبة من قبل الجهات المختصة.
يذكر ان ظاهرة تزوير الشهادات والوثائق الدراسية قد بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي بعد انتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة نتيجة التدهور الاقتصادي الذي أصاب البلد.